Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

21 Septembre 2011
21 شتنبر 2011

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

المغرب: 3 منظمات أجنبية تراقب نزاهة الانتخابات البرلمانية منها «المعهد الأميركي الديمقراطي»

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتوقع عددا كبيرا من المراقبين الأجانب

لبت 3 منظمات أجنبية منها «المعهد الأميركي الديمقراطي» لدعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب لمراقبة الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها التي ستجري في 25 نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

وأصبحت مراقبة المجلس للانتخابات يحكمها قانون محدد حيث يتوقع إقرار هذا القانون من طرف البرلمان، وذلك لأول مرة في تاريخ الاستحقاقات الانتخابية في البلاد.

وقال عبد الرزاق الحنوشي، مدير مكتب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المجلس ساهم بدور كبير إلى جانب مسؤولين حكوميين ونشطاء حقوقيين مغاربة وأجانب في إعداده ووضع صيغة القانون الجديد. وأضاف الحنوشي في لقاء مع مراسلين في مقر المجلس بالرباط «حتى قبل أن يكون هناك قانون منظم لمراقبة الانتخابات بالمغرب، بادر المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا الاتجاه لتسجيل ملاحظاته حول ثلاثة استحقاقات شملت انتخابات 2007 التشريعية والانتخابات المحلية عام 2009 واستفتاء تعديل الدستور».

يشار إلى أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كان قد تأسس عام 1990، وهو يتمتع باستقلالية إذ لا علاقة له بالحكومة على الرغم من أن الدولة هي التي تمول موازنته، وأصبح يسمى منذ مارس (آذار) الماضي المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وكان أول من تولى رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس بنزكري، أحد المعتقلين السياسيين السابقين.

وتطرق الحنوشي إلى الدور الكبير الذي قام به الراحل بنزكري في مجال مراقبة الانتخابات، وقال إنه ذهب في انتخابات 2007 إلى أحد مكاتب التصويت بقرية «آيت واحي» في ضواحي تيفلت التي تبعد 50 كيلومترا شرق الرباط، ليسجل ملاحظاته حول خروقات انتخابية وقعت في تلك القرية النائية، وترتب على تدخل بنزكري وقتها انعكاسات مهمة حول سير الانتخابات. وأوضح الحنوشي أن الفرق بين مفهومي «ملاحظة» الانتخابات و«مراقبتها» هو أن الملاحظة تعني تسجيل ما يحدث من خروقات أما المراقبة فتقتضي إلى جانب الملاحظة التدخل لوقف الخلل. وزاد موضحا أن مشروع القانون المعروض على البرلمان يعتمد عبارة «ملاحظة الانتخابات» بدل المراقبة. وأردف قائلا «إن الهدف من تقارير الملاحظين حول الانتخابات ليس آنيا وإنما هو آجل» بمعنى أن تلك التقارير يتم اعتماد مضامينها لتدارك الأخطاء مستقبلا وتحسين ظروف العمليات الانتخابية اللاحقة.

يذكر أن أي خرق يهدف المساس بسلامة هذه الانتخابات، يعود أمر التبليغ به والاحتجاج بشأنه إلى ممثلي مرشحي الأحزاب السياسية بمكاتب التصويت. كما أن المتضررين من المرشحين، خاصة في الانتخابات البرلمانية، يبلغون شكواهم إلى العمالات (المحافظات) حيث يتعين على السلطات التدخل لوقف أي خروقات، ولا تتوقف معالجة الخروق عند هذا الحد، إذ إن القضاء يفصل بدوره في القضايا التي ترفع إليه، بالنسبة للانتخابات المحلية، في حين قضى المجلس الدستوري (المحكمة الدستورية حاليا) في ولايات تشريعية سابقة بإلغاء نتائج عدد من الدوائر الانتخابية. وأكد الحنوشي أن القانون الجديد يستأثر باهتمام الحقوقيين والفاعلين المدنيين أكثر من السياسيين. وتكمن أهمية قانون ملاحظة الانتخابات أيضا في أنه يمنح المجلس الوطني لحقوق الإنسان صلاحيات لعب دور الوسيط والمنسق بين فعاليات المجتمع المدني المعنية بتتبع هذه الاستحقاقات، واستقبال المراقبين الأجانب وتيسير عملهم قبل ويوم الاقتراع وحتى بعد عملية التصويت.

وكان نحو 1200 مراقب أجنبي شاركوا في مراقبة آخر عملية انتخابية جرت في المغرب عام 2009 (انتخابات المجالس البلدية). وتتوقع مصادر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يتضاعف هذا العدد مع القانون الجديد. وتستقطب الانتخابات المقبلة، اهتمام عدد كبير من المراقبين سواء من داخل المغرب أو من خارجه لأنها أول انتخابات يحرص الجميع على أن تكون «شفافة ونزيهة».

Revue de

توقع مشاركة 1200 ملاحظ في الانتخابات المقبلة

محمد لغروس

التجديد : 20 - 09 - 2011

قال مصدر من داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان إنه يتوقع مشاركة 1200 ملاحظ على المستوى الوطني للانتخابات التشريعية القادمة، كما أفاد المصدر ذاته أن المجلس راسل العديد من الهيئات الدولية بغرض مشاركتها في ملاحظة المبكرة المزمع عقدها في 25 نونبر من السنة الجارية. غير أنه لم تعبر حتى الساعة عن الرغبة في ذلك سوى ثلاث هيئات دولية من ضمنها المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية الذي يعد في ذات الوقت شريكا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأكدت ذات الجهة أن المجلس الوطني يتوفر على خطة متكاملة لتغطية كل المناطق، وأنه سيتم تنصيب هيئات جهوية "مراصد" للمجلس المذكور تحت إشراف أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وكشف المصدر ذاته، بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أنهى اشتغاله حول التقرير المتعلق بملاحظته للاستفتاء الذي تم حول الدستور الجديد في الفاتح من يوليوز 2011، وأنه سيصدر في غضون الأسبوع المقبل على أبعد تقدير وهو معد بأربع لغات هي العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

وفي انتظار معلومات أكثر دقة من التقرير، تأكد أنه يتضمن خريطة انتشار المجلس في ملاحظة الاستفتاء بمراحله الثلاث وكذا عملية الفرز محليا ومركزيا. بالإضافة إلى قراءة للمنظومة القانونية ذات الصلة بالاستفتاء والخلاصات التي توصل إليها إلى جانب توصيات مرفوعة إلى الجهات الرسمية المعنية بغية تغطية بعض نقاط البياض التي تعتري العملية الانتخابية.

يذكر أن البرلمان المغربي صادق مؤخرا على قانون يتعلق بملاحظ العملية الانتخابية وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان المحدث في فاتح مارس من السنة الجارية سبق وأن قام بعملية ملاحظات الانتخابات التشريعية لسنة 2007 والجماعية لسنة 2009 وأعد تقريرين في الموضوع.

رسالة الأمة

تقديم الصيغة المحينة للخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان

اليزمي: التحدي المطروح يتمثل في التنزيل الميداني لمضامين الدستور الجديد والتفعيل الأمثل للإجراءات والتدابير المنصوص عليها في مشروع الخطة الوطنية

استقبل رئيس الحكومة السيد عباس الفاسي، يوم الاثنين بالرباط ، أعضاء لجنة الإشراف على إعداد مشروع الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث تم بهذه المناسبة تقديم الصيغة المحينة لهذه الخطة.

وأوضح بلاغ لرئاسة الحكومة أن السيد عباس الفاسي أبرز بالمناسبة أن الدستور الجديد للمملكة، في شكله وهندسته ومضامينه الحقوقية والديمقراطية، ارتكز على مرجعية صلبة قوامها أوراش الإصلاح المهيكلة التي ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله، يرعاها ويحرص على أن تترجم على مستوى تعزيز البناء الديمقراطي وتوطيد دولة القانون والمؤسسات.

وأضاف أن الرأي السديد لجلالة الملك ارتأى تقوية الإطار المؤسساتي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بما يعزز آليات الدفاع عن تلك الحقوق وتطوير حكامة جديدة في تعامل الإدارة مع المواطنين، وتأمين التنسيق بين مختلف المتدخلين في هذا المجال.

وذكر عباس الفاسي بمسار إعداد مشروع الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، مشيرا في هذا الصدد إلى الإصلاحات العميقة والمستجدات المتضمنة في الدستور الجديد للمملكة، التي اقتضت تحيين مشروع الخطة وإصلاح الإطار المؤسساتي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها القطاعات المعنية حول مشروع هذه الخطة.

وسجل بارتياح الروح البناءة التي سادت مختلف مراحل إعداد مشروع الخطة باعتبارها من بين أهم الأوراش المهيكلة في مجال السياسات العمومية ذات الصلة والتنسيق والتشاور في وضع مضامينها وتدابير عملها، من خلال تكريس المقاربة التشاركية بين مختلف الفاعلين، حكوميين كانوا أو مؤسسات وطنية أو مجتمعا مدنيا، معلنا التزام الحكومة بعرض هذا المشروع على مجلس الحكومة في اجتماع قريب.

وأشار البلاغ إلى أن السيد الفاسي أكد حرص الحكومة من خلال المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، على تطوير المقاربة الملائمة في ما يتعلق بمتابعة تنفيذ مضامين ووضع مؤشرات لتقييمها، مبرزا تكليف المندوبية بإدراج مضامين هذه الخطة التي تدخل ضمن اختصاصاتها ومهامها كمحور استراتيجي في برنامج عملها.

ومن جهته شدد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي على أن التحدي المطروح يتمثل في التنزيل الميداني لمضامين الدستور الجديد والتفعيل الأمثل للإجراءات والتدابير المنصوص عليها في مشروع الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ضرورة تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان بالمغرب.

واستعرض المندوب الوزاري الملكف بحقوق الإنسان السيد المحجوب الهيبة السياق العام لإعداد مشروع الخطة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذا الخطوط العريضة لمشروع الخطة المحينة والتي تتضمن أربعة محاور تهم الحكامة والديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وحماية الحقوق الفئوية والنهوض بها وكذا الإطار القانوني والمؤسساتي .

حضر هذا الاجتماع على الخصوص وزيرا الدولة ووزير العدل ووزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة ووزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن وكاتب الدولة لدى وزير الداخلية وكاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون والكاتب العام لرئاسة الحكومة والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وأعضاء لجنة الإشراف على إعداد مشروع الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان وممثلو القطاعات الوزارية المعنية.

Revue de presse

بيان اليوم

تقديم الصيغة المحينة للخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان

استقبل رئيس الحكومة عباس الفاسي، أول أمس الاثنين بالرباط، أعضاء لجنة الإشراف على إعداد مشروع الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث تم بهذه المناسبة تقديم الصيغة المحينة لهذه الخطة. وأوضح بلاغ لرئاسة الحكومة أن عباس الفاسي أبرز بالمناسبة أن الدستور الجديد للمملكة، في شكله وهندسته ومضامينه الحقوقية والديمقراطية، ارتكز على مرجعية صلبة قوامها أوراش الإصلاح المهيكلة التي ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يرعاها ويحرص على أن تترجم على مستوى تعزيز البناء الديمقراطي وتوطيد دولة القانون والمؤسسات. وأضاف أن الرأي السديد لجلالة الملك ارتأى تقوية الإطار المؤسساتي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بما يعزز آليات الدفاع عن تلك الحقوق وتطوير حكامة جديدة في تعامل الإدارة مع المواطنين، وتأمين التنسيق بين مختلف المتدخلين في هذا المجال. وذكر عباس الفاسي بمسار إعداد مشروع الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، مشيرا في هذا الصدد إلى الإصلاحات العميقة والمستجدات المتضمنة في الدستور الجديد للمملكة، التي اقتضت تحيين مشروع الخطة وإصلاح الإطار المؤسساتي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها القطاعات المعنية حول مشروع هذه الخطة. وسجل بارتياح الروح البناءة التي سادت مختلف مراحل إعداد مشروع الخطة باعتبارها من بين أهم الأوراش المهيكلة في مجال السياسات العمومية ذات الصلة والتنسيق والتشاور في وضع مضامينها وتدابير عملها، من خلال تكريس المقاربة التشاركية بين مختلف الفاعلين، حكوميين كانوا أو مؤسسات وطنية أو مجتمعا مدنيا، معلنا التزام الحكومة بعرض هذا المشروع على مجلس الحكومة في اجتماع قريب. وأشار البلاغ إلى أن الفاسي أكد حرص الحكومة من خلال المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، على تطوير المقاربة الملائمة في ما يتعلق بمتابعة تنفيذ مضامين ووضع مؤشرات لتقييمها، مبرزا تكليف المندوبية بإدراج مضامين هذه الخطة التي تدخل ضمن اختصاصاتها ومهامها كمحور استراتيجي في برنامج عملها.

ومن جهته شدد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي على أن التحدي المطروح يتمثل في التنزيل الميداني لمضامين الدستور الجديد والتفعيل الأمثل للإجراءات والتدابير المنصوص عليها في مشروع الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ضرورة تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان بالمغرب. واستعرض المندوب الوزاري الملكف بحقوق الإنسان المحجوب الهيبة السياق العام لإعداد مشروع الخطة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذا الخطوط العريضة لمشروع الخطة المحينة والتي تتضمن أربعة محاور تهم الحكامة والديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وحماية الحقوق الفئوية والنهوض بها وكذا الإطار القانوني والمؤسساتي. حضر هذا الاجتماع على الخصوص وزيرا الدولة ووزير العدل ووزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة ووزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن وكاتب الدولة لدى وزير الداخلية وكاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون والكاتب العام لرئاسة الحكومة والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وأعضاء لجنة الإشراف على إعداد مشروع الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان وممثلو القطاعات الوزارية المعنية.

Revue de Presse du Cabinet

التجديد

» إمام مسجد بمراكش يطالب بتحقيق في حيثيات طرده

وضع الإمام السابق لمسجد الهدى بمراكش، يونس العبادي، شكاية لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان يطالب فيها بتحقيق في حيثيات طرده من إمامة المسجد وهي المهمة التي يشغلها منذ سنتين ونصف.

ويقول الإمام في الشكاية التي تتوفر "التجديد" على نسخة منها، إنه تم توقيفه من مزاولة مهامه بالمسجد بعد اكتشافه مجموعة من الخروقات المتمثلة في اختلاس أموال المسجد من طرف رجل أمن وبعد رفضه تهديدات تلقاها من أجل عدم التدخل قاموا "بطردي وتشويه سمعتي" حسب نص الشكاية.

ويقول العبادي إنه تقدم بمجموعة من الشكايات والرسائل في مواجهة المشتكى بهم إلى كل من وزارة الداخلية ومؤسسة الوسيط والإدارة العامة للأمن الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي يتهمهم فيها باستعمال النفوذ ويطالب بإنصافه. كما أدرجها بالمواقع الاجتماعية على الانترنت ملتمسا إجراء بحث وتحقيق بخصوص ما تم ذكره.

يذكر ان مسجد الهدى شيدته الأميرة لالا لطيفة والدة الملك محمد السادس من مالها الخاص بحي بوعكاز بالقرب من مطار المنارة بمراكش.

Revue de Presse du Conseil National des

21 09 11

اليزمي يبحث إنشاء متحف الريف مع جمعيات من الحسيمة والناظور

ترأس إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الجمعة بأحد الفنادق بالناظور مناقشة مع عدد من الجمعيات من الناظور والحسيمة في إطار برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة (IER 2)ء حول دور المجتمع المدني في إحداث متحف الريف، تحت شعار «متحف الريف: دور المجتمع المدني».

ويهدف هذا اللقاء، الذي يأتي في سياق تتبع توصيات الندوة العلمية التي تم تنظيمها بالحسيمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول موضوع «التراث الثقافي للريف: أية تحافة؟»، إلى التذكير بمسلسل إحداث متحف الريف وتبادل وجهات النظر مع جمعيات المجتمع المدني بالمنطقة وتدارس انخراطها في هذا المشروع.

اللقاء التواصلي كان بهدف التعرف على أفكار جمعيات المنطقة وتصوراتها حول دورها المستقبلي في العمل على إنجاح مشروع المتحف الريف و كذا مساهمتها بشكل عام في تفعيل مختلف توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة.

الحاضرون أكدوا خلال تدخلاتهم على ضرورة تعزيز الإرادة السياسية اللازمة لتفعيل عدد من توصيات الهيئة كما طالبوا بتضمين التراث الحقوقي للمنطقة ضمن هذا المتحف على أن يكون مشروعا مندمجا يقدم فضاءات مناسبة لتراث المقاومة بالمنطقة ويتوفر على أروقة إثنوغرافية واركيولوجية ويهتم بالتراث البحري وتراث الهجرة والتراث الطبيعي...

كما أهاب المتدخلون بالمجلس تفعيل مزيد من المشاورات مع ساكنة المنطقة وجمعيات المجتمع المدني والتنسيق بين قطبي الريف الناظور والحسيمة الاولى كمنطقة معنية بالمتحف والثانية كمنطقة معنية ومحتضنة لمقره...

رئيس المجلس الوطني ادريس اليزمي أكد على اهمية تنظيم إجتماعات دورية حول المشروع الذي يسير بخطى وئيدة مركزا على ضرورة مراعاة الجانب الإستثماري والتنموي فيه وخاصة البحث عن ما تريده الساكنة منه...

هذا و المنتظر أن تلتقي الجمعيات مع مسؤولي المجلس في غضون شهرين لتدارس مستجدات المشروع.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وقع إلى جانب مجلس الجالية المغربية بالخارج والمجلس البلدي للحسيمة وجهة تازة تاونات الحسيمة اتفاقية شراكة لإحداث متحف الريف، الذي يهدف إلى التعريف بالذاكرة التاريخية، بما فيها ذاكرة التاريخ الراهن، وتشجيع الحوار الثقافي والحضاري وتبادل الذاكرات وتطوير التنمية البيئية والسياحة والثقافية بالجهة وإحداث وتطوير مهن ثقافية مرتبطة بالأنشطة المتحفية.

Revue de presse des droits de l'Homme

AL BAYANE

Le CNDH à Nador

Projet du Musée du Rif : concrétiser les recommandations de l'IER

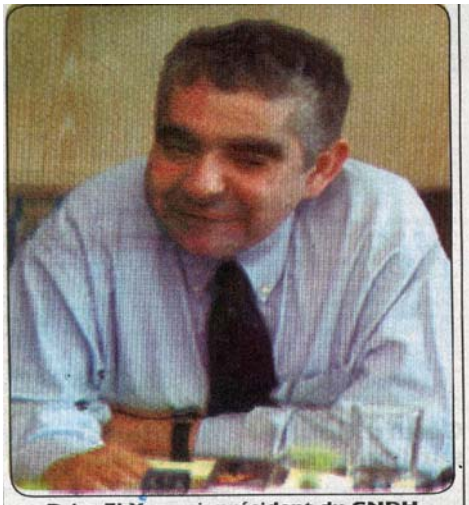

Driss El Yazami, président du CNDH

Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) a organisé, vendredi à Nador, une rencontre sur le thème "Musée du Rif: rôle de la société civile" avec la participation de plusieurs associations de Nador et d'Al Hoceima.

Cette rencontre, présidée par Driss El Yazami, président du Conseil, a pour objectifs de jeter la lumière sur le processus de création du musée du Rif, d'échanger les points de vue avec les associations de la région et de déterminer leur degré d'implication dans ce projet de mémoire.

Elle s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation en matière d'archives, d'Histoire et de mémoire.

Dans une déclaration à la MAP, M. Yazami a indiqué que cette rencontre constitue une première étape vers la création d'un réseau associatif pour accompagner le processus de création et de mise en service de ce musée, ajoutant que les associations présentes lors de cette rencontre ont fait preuve de beaucoup d'enthousiasme et exprimé leurs attentes et aspirations quant à ce projet.

Le musée du Rif est un projet intégré dont l'enjeu principal est de pouvoir garantir l'interaction avec son environnement régional à travers une ouverture sur les vestiges de l'ensemble du Rif, a-t-il souligné.

Dans cette optique, les points de vue du CNDH et des associations locales convergent et se complètent, en ce sens que le musée se doit de faire en sorte que le patrimonial et le culturel soient mis au service du développement social et éducatif, a-t-il dit.

Les responsables des associations participant à cette rencontre ont souligné l'impératif que le futur musée du Rif tient compte de la dimension de développement et dans sa conception et dans sa mise en place mais aussi de l'aspect pédagogique et éducatif d'où la nécessité de son ouverture sur l'école.

En louant l'initiative du CNDH d'associer les ONG locales au processus de réalisation de ce musée, qui sera l'un des mécanismes fondamentaux pour la préservation du patrimoine de la région du Rif et son histoire, ces associations ont revendiqué que cette structure soit mise en interaction avec les autres musées existants dans la région.

Selon le Conseil, cette rencontre s'inscrit en droite ligne des recommandations du colloque scientifique "Patrimoine culturel du Rif, quelle muséographie ?", organisé en juillet dernier à Al-Hoceima.

Au cours de ce colloque, marqué par la participation de chercheurs marocains et étrangers, une convention de partenariat pour la création du musée du Rif a été signée entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), le conseil communal d'Al-Hoceima et la région de Taza Taounat Al-Hoceima.

L'objectif de ce musée est de faire connaître la mémoire historique notamment celle du temps présent, et ce aussi bien au niveau local, régional que national et promouvoir le dialogue culturel, l'échange des mémoires, le développement environnemental, le tourisme culturel et la création et le développement de métiers culturels en relation avec les activités muséographiques.

Revue de Presse du [illegible] Droits de l'Homme